دارا وحج من عامه ذلك فهو متمتع قوله وهذا رجعا الى قوله وحاصله لو ان كوفيا اتى مكة معتمرا في اشهر الحج ثم خرج الى البصرة ثم عاد الى مكة وحج من عامه ذلك فهو متمتع عند ابي حنيفة وعليه دم المتعة لانه عاد صار اهل الاول ما لم يأهل باهل فصار كانه لم يخرج من مكة حتى حج من عامه ذلك وعندهما لا يكون متمتعا لانه انشأ سفرا اخر غير الاول فصار كما لو عاد الى الكوفة ثم جاء مكة وحج من عامه ذلك واصل الخلاف لان عند ابي حنيفة ان رجوع اهل الحجاز اهل كافاقية بمكة وعندهما رجوع الى اهله قوله وعندهما اذا قضى اي فعل هذا الحج المذكور اذا اعتمر وفرغ منها على الفساد وقصد ثم خرج الى البصرة ثم عاد وقضاها وحج من عامه ذلك فعند ابي حنيفة لا يكون متمتعا لانه عاد فصار سفره الاول وكانه لم يحج من مكة ولا اهل مكة لهم ولا متعة لهم وعندهما هو متمتع لان رجوعه الى البصرة كرجوعه الى الكوفة فاذا عاد الى مكة فهو افاقي فيكون له المتعة والمراد بالقضاء الرضا ابو حنيفة قوله ومتعة ان عاد نحو الاهل اي اذا رجع الى اهله بعد ما احرم بالعمرة ثم عاد الى مكة واعتمر في اشهر الحج وحج من عامه ذلك فانه تكون متمتعا في قولهم جميعا لان هذا انشأ سفرا اخر لانتهاء السفر الاول وقد اجتمع له نسكان صحيحان قال مقدار احدى النسكين بكمله ثم دم المتعة عند ابي حنيفة اي من اعتمر في اشهر الحج وحج من عامه ذلك فالبها افرد مضى فيه لانه لا يمكنه الخروج من عهدة الاحرام الا بالافعال وسقط عنه دم المتعة لانه لم يبق متمتعا قال في الهداية اذا انتقضت المرأة فصحت بشاة لم يجزها عن المتعة لانها اتت بغير الواجب (اي بغير الواجب الذي وجب عليها الآن الواجب عليها الآن) بسبب التمتع والاصح انه واجب عليها لانها ما فرغت فاذا بانت التضحية عند كزائد الاضحية لم يجز عن التمتع وكذا الجواب في الرجل الا انه خص المرأة بالذكر لان الغالب من حال النساء الجهل وبنية التضحية في هدي المتعة لا تكون الا عن جهل فلما لم يجز عن المتعة كان عليها دمان سوى ما ذكت لاجل المتعة ودم آخر لانها جامعت

قبل الوقوف قال وان تحض عند الوقوف اغتسلت واحرمت وفعلت كل حال فعلت ولم تطف ما دام بل تلغو الصدر بالحيض بعد زورها اذا انذر ومن يتخذ مكة دارا يسقط عنه الطواف للوداع فاضطواش ما دام اي ما دام الحيض وعناه اذا حاضت المرأة عند الاحرام اغتسلت واحرمت وصنعت كما يصنع الحاج غير انها لا تطوف بالبيت حتى تطهر لان الطواف في المسجد فلا يجوز لانها منهية عن دخول المسجد والطواف والوقوف في المفازة محظور وهذا الاغتسال للاحرام لا للصلاة وقارن النطاف بان حاضت بعد الوقوف وطواف الزيارة اكثره فمكة ولا شيء عليها لترك طواف الصدر فان طهرت قبل ان تحج من مكة لزمها طواف الصدر وان جاوزت بيوت مكة ثم طهرت فليس عليها ان ترجع قوله اذا انذر اي اذا حاضت بعد الوقوف والطواف فانها تصير قارنة من مكة ولا شيء عليها لترك طواف الصدر لان النبي صلى الله عليه وسلم رخص للنساء الحيض في ترك طواف الصدر ومن اتخذ مكة دارا حبس على طواف الصدر لان طواف الصدر عن قريب الا اذا اتخذها دارا بعد ما حل النفر الاول فيما يروى عن ابي حنيفة ويروى البعض عن محمد لانه وجب عليه لدخول وقته فلا يسقط بنية الاقامة بعد ذلك والمراد من النفر الاول هو اليوم من ايام النحر والله سبحانه وتعالى اعلم

باب الجنايات في الحج

لما فرغ من بيان احكام الحج شرع في بيان احكام المحرم بدأ بما يعتد به من العوارض من الجنايات والاحصار والفوات واحكامهم لفعل من كثر سواد كان في مال او نفس لكن في الشرع سمي بها طلاق اسم الجناية الفعل في النفوس والاطراف لا يتم في حج حصول الفعل في المال باسم وهو الغصب والجناية في هذا الباب عبارة عن ارتكاب محظورات الاحرام قال ويكفر المحرم ان تطيبا وكامل العضو ما قدر وجبا وبنصف صاع البر في النصف يجب والشاة ما خفا في راس خصف وفي ادهان الرجل عند الاعظم دم وفالا نصف صاع قاعلم ثم اذا ارتطب المحرم فعليه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)